جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

# السياق وجمع الروايات وأسباب الورود وأثرها في فهم الحديث

إعداد الدكتور

**عبد الله حامد سمبو**

جامعة أم القرى
قسم الكتاب والسنة

مستلة من

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
العدد الثالث والثلاثون، لعام ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م
والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠١٤/٦١٥٧

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

## تمهيد

"إن حسن الفهم لما أثر عن النبي (ﷺ) من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، يقتضي تحصيل مجموعة من الأسس التي لا غنى عنها لقارئ السنة، تحقيقا لهذا الفهم الصحيح".

وإهمال أساس من هذه الأسس يحدث اضطراباً في الفهم واختلافاً بين النصوص؛ ليس اختلافاً ذاتيا في النصوص، وإنما اختلاف نشأ من هذا التقصير في التحصيل لدى الناظرين في السنة.

الاختلاف الظاهر في نصوص السنة، ليس ذاتيا فيها، وإنما هو من جهة من يحاول فهمها بغير كفاءة، واصطحاب لأدوات الاجتهاد الازمة لذلك.

والسنة وحي تكفّل الله ببيانه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[1] ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[3].

فالبيان للقرآن الكريم في سنة النبي (ﷺ)، وهذا البيان تكفّل به تعليما لرسوله ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾[4]. وحفظا له ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[5].

---

(١) سورة النجم، الآية:٤.

(٢) سورة النحل، الآية:٤٤.

(٣) سورة القيامة، الآيه:١٩.

(٤) سورة النساء، الآية:١١٣.

(٥) سورة الحجر، الآية:٩.

الفهم هو الفقه المشار إليه في قوله تعالى: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾[١] أي: لا نفهم، "ما نعلم حقيقة كثير مما تقول وتخبرنا به" [٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[٣] أي: لا تفهمون. "الفقه: الفهم والفطنة والعلم". و"فهمه فيما أحسن تصوره وجاد استعداده للاستنباط" [٤].

**وتقول العرب:** فقهت كلامك أي: فهمته [٥].

وعرَّفه ابن حجر العسقلاني بأنه: فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل [٦].

وبهذا يكون الفهم مغايراً للعلم، إذ العلم مطلق الإدراك والفهم عبارة عن جودة الذهن، من جهة تهيئة لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب، وإن لم يكن المتصف به عالما، كالعامي الفطن [٧].

---

(١) سورة هود، الآية:٩١.

(٢) تفسير الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، ج١٥، ص٤٥٧.

(٣) سورة الاسراء، الآية:٤٤.

(٤) انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار صادر، بيروت، ط١، ج١٢، ص٤٥٩، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار النشر، ج٢، ص٦٩٨، ٧٠٤.

(٥) وانظر: تاج العروس من جواهر القاموس، ج٣٣، ص٢٢٤.

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ج١، ص٢١٩.

(٧) لإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن علي بن محمد الآمدي، ادار الحديث، ج١، ص٧. وانظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٦٩٧.

وقد جعل النبي (ﷺ) الفهم والمعرفة للأمور وحسن الإدراك والتبصر بالمقاصد والتقدير للعواقب، مناط خيرية الإنسان عند الله، فقال: (من يرد الله به خيراً يفقه في الدين)[1].

وكان من دعائه المأثور واللافت لعبد الله بن عباس (رضي الله عنهما): "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"[2].

فكان ابن عباس ببركة هذا الدعاء، حبر الأمة وعالمها وأحد منارات فقه الصحابة العظيم.

ولأهمية الفهم وفضله ترجم الإمام البخاري في صحيحه للباب الرابع عشر من كتاب العلم بعنوان: "الفهم في العلم".

إن الفهم السليم هو التعامل مع النصوص انطلاقا وانسجاما مع المنهجيات والقواعد الأصولية التي وضعها العلماء والمختصون لهذا الغرض.

والتعامل الصحيح مع النص هو عبارة عن حراسة مدلولات النص وحماية فهمه وتجديده بحسب الظروف والأحوال من البشر أنفسهم، بعيداً عن التأويل الفاسد، أو بعبارة أخرى الخروج بالمعنى عما وُضع له اللفظ وما عهد عند العرب من الخطاب.

---

(١) أخرجه أبو عبد الله محمد إسماعيل البخاري في صحيحه، كتاب العلم رقم (٦٩) تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النسابوري في صحيحه، كتاب الزكاة، رقم (١٧١٩)، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، وراجع: فتح البالاي، ج١، ص٢١٨-٢١٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، رقم ٧٣، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم١٢٧٤.

لذلك يبقى المطلوب دائما حراسة مدلولات النص والتنبيه إلى محاولة تحريفه كحماية ألفاظه ومنهج نقله إن لم يكن أكثر وأهم[1].

## أسباب سوء الفهم:

لقد أساء فهم المسلمين – بصفة عامة والعاملين في حقل الدعوة بصفة خاصة – للإسلام وذلك لسببين هامين:

**أولا: البعد عن قواعد فهم السنة:**

مع رواسب عصور التخلف وما دخل فيها على الإسلام من شوائب ومبتدعات وسوء تصور بسبب تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، كما أدى إلى كثير من التشويه لجمال الإسلام، وتفكيك ترابطه، واختلاف التوازن بين أحكامه وتعاليمه فقُدم ماحقه التأخير وأُخر ما حقه التقديم، وتضخم ما حقه أن ينكمش وتضاءل ما حقه أن يعظم، وفي هذا المناخ راج التقليد والتعصب المذهبي.

**ثانيا: ضياع الهدف والغاية:**

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[2].

وذلك بسبب أثار الغزو الفكري، أو الاستعمار الثقافي، الذي منيت به بلاد المسلمين في عهد الاحتلال الأجنبي الذي أدخل في حياة المسلمين مفاهيم

---

(١) راجع أزمة الفهم في الصحوة الإسلامية: الداعية: يوسف فرحات، التشخيص والعلاج على هذا الرابط: http://www.palestine-info.info/ar

(٢) سورة آل عمران، الآية:١١٠.

جديدة، وأفكارا دخيلة، روّجها وبثها عن طريق المؤسسات التربوية والتعليمية والأجهزة التثقيفية والتوجيهية(١).

وينبغي لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي ينفي عنها انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، أن يراعي مبادئ أساسية في هذا المجال:

**أولا:** أن يستوثق من ثبوت السنة وصحتها، وذلك وفقا لمقاييس النقد عند المحدثين الأئمة الأثبات.

وذلك لأن النصوص الواردة ليست سواء في درجة ثبوتها ونسبتها إلى النبي (ﷺ).

وقد كفانا علماؤنا منذ عصر الصحابة – رضوان الله عليهم – هذا الجانب المعين على التوثيق في جانبي الرواية؛ أي في جهة السند، وفي جهة المتن ... فإذا لم يحصل الناظر في الحديث هذا المعارف، كان النظر قاصراً، ووقوعه في الخطأ محققا، وظهور الاختلاف والتناقض بين النصوص التي ينظر فيها مؤكداً(٢).

وهذه الخطوة أمر مهم لنفي الخلل والكذب في السنة الشريفة وكذلك تحرز من أن يتقول الإنسان على النبي ما لم يقله فيدخل في جملة الكذّابين.

---

(١) انظر: التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبي، ط٢، ١٩٨٢م، ص٢٧، ٢٨.

(٢) ورود الحديث: تحليل وتأسيس، محمد رأفت سعيد، أسباب انظر الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٣١١٩٧&highlight=

إضافة إلى أن مراعاة صحة الأسانيد يتبني عليه ثبات منهج الاستدلال وانضباط في التوجه الفقهي والعقدي خلافا لمن لا يراعي هذا الأمر فتجد عنده اضطرابا وخللا.

**ثانيا:** أن يحسن فهم النص النبوي، وفق القواعد والأصول عند المحدثين والفقها. مع استصحاب مباحث قواعد تفسير النصوص، وأهمية اللغة وسياق الحديث وفي ظلال النصوص القرآنية والنبوية الأخرى، وفي ضوء المقاصد الكلية للإسلام.

**ثالثا:** أن يتأكد من سلامة النص من معارض أقوى منه من القرآن أو أحاديث أخرى أوفر عدداً أو أصح ثبوتا[1].

**رابعا:** فهم السنة في ضوء القرآن الكريم، قال ابن كثير: "إن أصح الطرق في ذلك أن يفسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكانه فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له[2].

من الواجب لكي نفهم السنة فهما صحيحا بعيدا عن التحريف والانتحال، وسوء التأويل، أن نفهمها في ضوء القرآن الكريم، لأنه الأصل، والسنة شارحة له، وهي البيان النظري، والتطبيق العملي للقرآن، وما كان للبيان أن يناقض المبيَّن، ولا الفرع أن يعارض الأصل.

---

(١) انظر: المدخل لدراسة السنة النبوية، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م، ص٩٤-١٠٠.

وانظر: العقل والفقه في فهم الحديث النبوي، مصطفى أحمد الزرقا، الدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢م، ص٨.

(٢) تفسير ابن كثير، ج١، ص٧.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾(١)، وقال تعالى:﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢)، وقال تعالى:﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾(٣).

ولهذا قال رسول الله (ﷺ): (ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" (٤).

ولهذا لا توجد سنة ثابته تعارض محكمات القرآن، وإذا ظن بعض الناس وجود ذلك، فلا بد أن تكون السنة غير صحيحة أو يكون فهمنا لها غير صحيح، أو يكون التعارض وهميا لا حقيقيا.

**قال ابن القيم:**

**الأمر الأول:** أن يعلم، الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بما تحيله العقول وتقطع باستحالته بل إخبارهم قسمان: أحدهما: ما تشهد به العقول والفطر، والثاني: ما لا تدركه العقول بمجردها... ولا يكون خبرهم محالا في العقول أصلا.

---

(١) سورة النساء، الآية:١٠٥.

(٢) سورة النحل، الآية:٤٤.

(٣) سورة النحل، الآية:٦٤.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٣١/٤ وأبو داود في سنن، دار الكتاب العربي، بيروت، برقم ٤٦٠٤ من حديث المقدام بن معدي كرب (ﷺ).

وكل خبر يظن أن العقل يحيله فلا يخلو من أحد أمرين: إما يكون الخبر كذبا عليهم أو يكون ذلك العقل فاسداً.

**الأمر الثاني:** أن يفهم عن الرسول مراد من غير غلو ولا تقصير فلا يحمل كلامه ما لا يتحمله ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب وما لا يعلمه إلا الله بل وسوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع... وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله [1]!!.

(١) الروح، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ج١، ص٦٢-٦٣.

# المبحث الأول

# فهم الحديث في ضوء السياق، وسبب الورود

ونتناول هذا المبحث في مطلبين: السياق، وسبب الورود.

## المطلب الأول: مراعاة السياق:

سياق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه(١).

والحقيقة أن لكل معنى ثلاثة عناصر عند أهل اللغة: معنى وظيفي، ومعنى معجمي، ومعنى سياقي، وهو المحصلة النهائية، أو هدف الاستعمال اللغوي بالنسبة للمتكلم والسامع(٢).

ويتم تحديده، كما يقول الدكتور كمال بشر: "يتم بطريق تتبع الكلمات ''أسماء وأفعال أو أدوات.. إلخ '' في الاستعمالات المختلفة في البيئة الاجتماعية الخاصة، وذلك يعتمد بصورة أساسية على الموقف، أو المقام اللغوي، مع مراعاة الظروف والملابسات الخارجية التي تتصل بهذا الموقف"(٣).

إن الكلمة الواحدة قد ترد في القرآن لعدة معانٍ مختلفة، وإنما يتحدد المعنى المراد منها في كل موقع بالسياق، ونعني بالسياق: ما قبل الكلمة وما بعدها، لأن

---

(١) انظر: المعجم الوسيط، ج١، ص٤٢٦ و٤٦٥، وتاج العروس من جواهر القاموس، ج٥، ص١٣٨.

(٢) انظر: مدخل إلى التفكير الدلالي، محمد حماد، مطبعة دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١٩٩٩، ص٢٢-٢٦.

(٣) دراسات في علم اللغة، محمد حماد، مطبعة دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م، ج٢، ص١٧٧.

الكلمة الواحدة تطلق على معانٍ كثيرة، كلفظة "الأمة" فإنها تطلق ويراد بها الدين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾ (١).

ويراد بها الأمد، قوله تعالى:﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾ (٢) وتطلق ويراد بها الرجل المطيع لله، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (٣)، وتطلق ويراد بها الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾(٥)، وتطلق ويراد بها الحين من الدهر كقوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ (٦).

**أي:** بعد حين على أصح القولين، ... ولفظة الأمة وما أشبهها من الألفاظ المشتركة في الاصطلاح، إنما دل في القرآن في كل موطن على معنى واحد دل عليه سياق الكلام(٧).

---

(١) سورة الزخرف، الآيتان: ٢٢-٢٣.

(٢) سورة هود، الآية:٨.

(٣) سورة النحل، الآية:١٢٠.

(٤) سورة القصص، الآية:٢٣.

(٥) سورة النحل، الآية:١٢٠.

(٦) سورة يوسف، الآية:٤٥.

(٧) انظر: تفسير ابن كثير، ج١، ص١٥٨، ج٤، ص٣٠٨.

كذلك في السنة تطلق هذه الكلمة ويراد بها أمة الدعوة، كما في قوله: (والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار"[١].

وتطلق ويراد بما أمة الاستجابة، كما في قوله: " كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"[٢].

فالكلام الوارد في سياقه الطبيعي وموطنه اللائق به أولى بالتحرير والتدقيق من كلام ورد عرضا في غير مظنّته.

ومن الضوابط المهمة في حسن فهم الحديث، وصحة فقهه: مراعاة سياق الحديث في موقعه الذي قيل فيه، وسياق الجملة في موقعها من الحديث، فيجب أن تربط الجملة بالسياق الذي وردت فيه، ولا تقطع عما قبلها وما بعدها.

قال الزركشي في ذكر الأمور التي تعين على فهم المعنى عند الإشكال: "الرابع: دلالة السياق: فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم الدلالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[٣]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"[٤].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا، ج١، ص٩٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، ج٦، ص٢٦٥٥.

(٣) سورة الدخان، الآية:٤٩.

(٤) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وغيره، دار المعرفة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م،٢/٢٠٠-٢٠١.

ولهذا ذهب الإمام البخاري إلى تحريم الرجوع في الهبة، فهو يقول: "باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته"(١).

**واستدل البخاري بقول النبي (ﷺ):** "ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه".

ويفهم مما سبق أن الإمام البخاري أعمل دلالة السياق، فإن الكلب لا يحرم عليه الرجوع في قيئه لكن لما ورد في السياق "ليس لنا مثل السوء" دل ذلك على المنع من الرجوع في الهبة لمشابهته لرجوع الكلب في قيئه.

وكلام الشافعي في الرسالة يقتضيه، فإنه بوّب لذلك بابا فقال: "باب الصنف الذي قد بيّن سياقه معناه"(٢)، وذكر قوله سبحانه: ﴿ **وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ** ﴾(٣).

**قال:** فإن السياق أرشد إلى أن المراد أهلها وهو قوله: ﴿**إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ** ﴾.

**وعن البراء بن عازب قال:** خرج رسول الله (ﷺ) يعني من مكة فتبعهم ابنة حمزة تنادي: يا عم، فتناولها علي فأخذ بيدها، وقال لفاطمة: دونك ابنة عمك فاحتملتها، فاختصم فيها علي وزيد وجعفر فقال علي: أنا أحق بها وهي ابنة

(١) صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، ج٢، ص٩٢٤.

(٢) الرسالة، الإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ج١، ص٦٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية:١٦٣.

عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي، فقضى بها النبي (ﷺ) لخالتها وقال: "الخالة بمنزلة الأم" [1].

قال ابن دقيق العيد: قوله (عليه السلام): "الخالة بمنزلة الأم " سياق الحديث يدل على أنها بمنزلتها في الحضانة وقد يستدل بإطلاقه أصحاب التنزيل على تنزيلها منزلة الأم في الميراث إلا أن الأول أقوى، فإن السياق إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه"[2].

## فوائد معرفة السياق:

### ١- دلالة السياق تعين على معرفة الإدراج في الحديث:

ويعرف ذلك بأمور، أحدها: أن يمتنع صدور ذلك الكلام من النبي كحديث الصحيح عن أبي هريرة مرفوعا: قال رسول الله (ﷺ): (للعبد المملوك الصالح أجران).

والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك[3].

---

(١) صحيح البخاري في كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، وفي كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان وإن لم ينسبه، ج٢، ص٩٦٠.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن علي بن محمد الآمدي، ٨٢/٤.

(٣) صحيح البخاري باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ج٢، ص٩٠٠، صحيح مسلم كتاب الإيمان–باب ثواب العبد وأجره إذا أنصح لسيد، ج٥، ص٩٤.

**فقولـه:** والذي نفسي بيده ... إلى آخره من كلام أبي هريرة[١] لامتناع تمني المصطفى الرق، وأمه لم تكن إذ ذاك موجودة حتى يبرها.

**ثانيهـا:** أن يصرح الصحابي بأنه قال ذلك [٢]، كحديث عن عبد الله (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): "من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار".

**وقلت أنا:** من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة[٣].

**ثالثها:** أن يصرح بعض الرواة بتفصيله كحديث ابن مسعود (ﷺ): "أن رسول الله (ﷺ) أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة قال: قل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. قال زهير حفظت عن إن شاء الله أشهد أن لا إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال: فإذا قضيت هذا أو قال: فإذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد"[٤].

---

(١) انظر: تحرير علوم الحديث، عبدالله الجديع، مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ج٣، ص٢٤١، وعبد الرؤوف المناوي، اليواقيت والدرر، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، ج٢، ص٨٤.

(٢) اليواقيت والدرر، ج٢، ص٨٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ج١، ص٤١٧، أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركا دخل النار جـ١صـ٩٤.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب الركوع، باب التشهد، حديث رقم:٨٣٨. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح غير الحسن بن ا لحر فقد روى له أبو داود والنسائي وهو ثقة. انظر: مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٤٢٢.

**٢- السياق طريق لمعرفة النسخ:**

وذلك بوجود قرينة في سياق النص، كقوله (ﷺ) في حديث عباد بن الصامت (رضي الله عنه) قال: "خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم".

فهذا يشير إلى المنسوخ، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾[1]، ومثله قول (ﷺ) في نسخ آية الوصية: "إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصيَّة لوارثٍ"[2] ففيه قرينة واضحة في إرادة آيات المواريث المحكمة.

## المطلب الثاني: فهم الحديث في ضوء سبب وروده:

إذا كانت أسباب نزول القرآن لابد منها لمن يريد فهمه، فإن أسباب ورود الحديث أشد طلبا، وذلك أن القرآن بطبيعته عام وخالد وليس من شأنه أن يعرض للجزئيات والتفصيلات بخلاف الحديث الشريف، لذا كان لابد لفهمه فهما سليما دقيقا من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص، وجاء بيانا لها وعلاجا لظروفها، حتى يتحدّد المراد من الحديث بدقة، فهناك بعض الأحاديث بني على أسباب خاصة أو ارتبط بعلة معينة، منصوص عليها في الحديث أو مستنبطة منه

---

(١) سورة النساء، الآية:١٥.

(٢) سنن أبي داود باب ما جاز في الوصية للوارث، ج٣، ص٧٣، وسنن ابن ماجه، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج٢، ص٩٠٥، ومسند أحمد بن حنبل، ج٥، ص٢٦٧. وهو حديث صحيح.

أو مفهومة من الواقع الذي سيق فيه الحديث، وهذا يحتاج إلى فقه عميق ونظر دقيق ودراسة مستوعبة للنصوص وإدراك بصير لمقاصد الشريعة.

**يقول الإمام الشاطبي (~):** "كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك، ومنه أنه نهى (ﷺ) عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فلما كان بعد ذلك قيل: لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم ويجملون[١] منها الودك[٢] ويتخذون منها الأسقية[٣].

**فقال:** "وما ذلك؟" قالوا: نهيت عن لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال (ﷺ): "إنما نهيتكم من أجل الدافّة [٤] التي دفّت [٥] فكلوا وادخروا وتصدقوا"[٦][٧].

فلو لم نعلم سبب ورود هذا الحديث قد نقع في مشكلة تأبيد التحريم في الأحوال كلها، بينما لو علمنا سبب الورود، ندرك أن التحريم كان بسبب طروء

---

(١) يجملون: يذيبون.

(٢) الودك: دسم اللحم.

(٣) الأسقية: جمع سقاه، وهو الوعاء الذي يوضع فيه الشراب.

(٤) الدافة: جماعة من الناس يقدمون على بلد من بلد آخر، والمقصود هنا ضعفاء العرب وفقراؤهم.

(٥) دفت: أقبلت، والدف: اليسير السريع المتقارب الخطى.

(٦) متفق عليه: أخرجه مسلم: كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخة واباحته إلى متى شاء، (١٩٧١) من حديث عائشة (رضي الله عنها)، أخرجه البخاري: كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، رقم (٥٥٧٠) مختصرا بمعناه.

(٧) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: أبو عبد الله مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٣/٣٥٢.

الفقر، ثم لما انتهت الحال التي عليها الناس، عاد الحل، وسمح بالأكل والادخار كما جاء في رواية أخرى للحديث: "كلوا وأطعموا وادخروا فإن ذلك العام –أي العام الذي نهى فيه الادخار– كان بالناس جهد فأردت أن تعينوا فيها"(١).

إن هذا الفهم الذي يمنحه لنا فقه سبب الورود، ويدفعنا قبل تنزيل الأحكام على الواقع، إلى فهم ظروف وشروط الواقع، وهذا هو الاجتهاد المطلوب في مورد النص، ومعرفة مدى استطاعته، وحدود تكليفه.

وتكون القصة في الغالب هي سبب ورود الحديث، ومثال ذلك حديث أنس (ﷺ) المتفق عليه: "جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي (ﷺ) يسألون عن عبادة النبي (ﷺ)، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي (ﷺ)، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؛ قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً؛ فجاء رسول الله (ﷺ)؛ فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله أتقاكم له، ولكني أصوم أفطر وأصلي أرقد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني"(٢).

**ومن ذلك حديث:** "الأئمة من قريش"(٣).

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري: كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزود منها، رقم (٥٥٦٩) واللفظ له، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، رقم (١٩٧٤) من حديث سلمة بن الأكوع (ﷺ).

(٢) متفق عليه، تقدم تخريجه.

(٢) رواه أحمد عن أنس ورجاله ثقات كما قال أبو بكر الهيثمي في مجمع الزوائد، ودار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٢/٥، قال المنذري في الترغيب والترهيب: إسناده جيد، انظر: المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب، يوسف القرضاوي، دار احياء التراث العربي،

=

فقد فسّره ابن خلدون بأنه (ﷺ) راعى ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي يرى ابن خلدون أن عليها تقوم الخلافة أو الملك، قال: "فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلبة علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية، فرددناه إليها، وطردنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية، وهي وجود العصبية، فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصيبة قوية على من معها لعصرها ليستتبعوا من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية"(١).

والمقصود هنا بيان أهمية سبب ورود الحديث في فهمه.

## فوائد معرفة أسباب ورود الحديث:

العلم بأسباب ورود الحديث الشريف يفيد كثيراً للمشتغل بالحديث والفقه معا، ومن أبرز الفوائد المتحصلة من هذا النوع:

١- إدراك حكم التشريع، ومعرفة مقاصد الشريعة: يعد سبب الورود معرفا بالظرف الذي لأجله ذكر الحديث، وما احتف به من الظروف والملابسات، وهذا يفيد كثيرا في مسألة الاجتهاد وتنزيل الأحكام على الوقائع والنوازل، ويعين في باب القياس وضم النظير إلى نظيره.

---

=

بيروت، ط١، ١٣٦٦هـ، ١٣١/٢ رقم: ١٢٨١، وفي مسند الإمام أحمد – باب سند أنس بن مالك جـ١٩-طبعة دار الرسالة صـ ٣١٨.

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون، بتحقيق: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي الثانية، ٦٩٥/٢-٦٩٦.

٢- فهم الحديث على الوجه الصحيح، وسلامة الاستنباط منه: قال الواحدي عن أسباب النزول: "إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية، وقصد سبيلها دون الوقوف إلى قصتها وبيان نزلها"(١).

**وقال ابن دقيق العيد:** "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"(٢).

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:** "ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"(٣).

والأمر لا يختلف كثيرا في أسباب ورود الحديث عنه في أسباب نزول القرآن، فالفقيه والمجتهد بحاجة ماسة إلى النظر في سبب ورود الحديث، حتى لا يحصل الخطأ في فهم النص وتنزيله على غير محله(٤).

**مثال ذلك:** حديث جابر (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): (ليس من البر الصوم في السفر)(٥).

---

(١) أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ص٤.

(٢) نقل قوله جلال الدين السيوطي، الإتقان في علو القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م،١/٨٤.

(٣) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، المحقق: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ١٣/٣٣٩.

(٤) تكلم الأصوليون على إعمال سبب الورود في الترجيح بين النصين المتعارضين ضمن مرجحات المتن، ينظر: ضوابط الترجيح عند وقوع التعارض لدى الأصوليين، ابن يونس الولي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص٣٢١.

(٥) متفق عليه، تقدم تخريجه.

وهذا مشكل مع ما ثبت عنه (ﷺ) أنه صام في السفر؛ لكن هذا الإشكال ينزاح إذا عرف سبب ورود الحديث فهم الحديث على وجهه، وسلم الاستنباط منه، وأن الصيام في السفر لا يكون من البر إذا بلغ بالمرء من الجهد والمشقة كحال ذلك الرجل.

٣- تخصيص العام.

٤- تعين المبهم: ومن أمثلته ما جاء عن أنس (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): (إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره)[١].

فقد بيّن هذا المبهم في سبب ورود الحديث، وذلك في قول أنس: كسرت الربيع – وهي عمة أنس بن مالك– ثنية جارية من الأنصار فأتوا النبي (ﷺ) فأمر بالقصاص، فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: لا والله لا تكسر ثنيتها يا رسول الله، فقال رسول الله (ﷺ): (إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره).

## التصنيف في هذا الفن:

**قال الإمام ابن حجر:** "معرفة سبب الحديث: وقد صنف فيه بعض الشيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي، وهو أبو حفص العكبري.

وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أن بعض أهل عصره شرع في جمع ذلك، فكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور"[٢].

---

(١) متفق عليه، تقدم تخريجه أيضاً.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥٠٢/١، ٥١.

**وقال الإمام ابن الملقن:** "اعلم أن بعض المتأخرين من أهل الحديث شرع في تصنيف أسباب الحديث كما صنف في أسباب النزول للقرآن العزيز، كالواحدي وغيره، كذا عزاه الشيخ تقي الدين لبعض المتأخرين، وعزاه ابن العطار في شرحه إلى ابن الجوزي وغيره، وسمعت من يذكر أن عبد الغني بن سعيد الحافظ صنف فيه تصنيفا قدر العمدة"(١).

**وقال الإمام السيوطي:** "صنف فيه أبو حفص العكبري وأبو حامد بن كوتاه الجوباري، قال الذهبي: ولم يسبق إلى ذلك"(٢).

**وقال أيضاً:** "وأما أسباب الحديث فألف فيه بعض المتقدمين ولم نقف عليه، وإنما ذكروه في ترجمته"(٣).

**وقال الإمام السخاوي:** "مما يتضح به المراد من الخبر معرفة سببه؛ ولذا اعتنى أبو حفص العكبري – أحد شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي– ثم أبو حامد محمد بن أبي مسعود الأصبهاني عرف بكوتاه بإفراده بالتصنيف، وقال ابن النجار في ثانيهما: إنه حسن في معناه لم يسبق إليه.

---

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٧، ١/٢٠٥.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ٢/٣٩٥.

(٣) مقدمة اللمع في أسباب ورود الحديث، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٢٨.

وليس كذلك فالعكبري متقدم عليه"[1].

**من أشهر ما صنف في هذا النوع:**

١- ما كتبه الحافظ البلقيني في كتابه محاسن الاصطلاح، أضاف خمسة أنواع من علوم الحديث لم يتكلم عنها "ابن الصلاح" في مقدمته، ومنها النوع التاسع والستون: معرفة أسباب الحديث.

٢- اللمع في أسباب الحديث، أو أسباب ورود الحديث للحافظ جلال الدين السيوطي، وقد قام بتحقيقه الدكتور يحيى إسماعيل، في عمله للماجستير.

٣- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف تأليف السيد الشريف إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن جمزة الحسيني الدمشقي، وقد حققه وعلق عليه فضيلة الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم (~).

٤- **أسباب ورود الحديث:** تحليل وتأسيس للدكتور محمد رأفت سعيد.

(١) فتح الغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ٣/٥٥، ٥٦.

## المبحث الثاني

## سبر الحديث وجمع الروايات الواردة في الموضوع الواحد

إذا كان القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا، ويحمل بعضه على بعض حتى يصح إدراك معانيه، ويحسن فهم مراميه(١)، فكذلك الحديث النبوي، بل الأمر فيه أولى وآكد، لكثرة طرقه، واختلاف رواياته.

وهذا المعنى هو الذي عبر عنه الإمام أحمد بقوله: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا"(٢).

فرب لفظة مشكلة في حديث ترد مفسرة في حديث آخر، ورب اسم مبهم في حديث يرد مصرحا به في حديث آخر، وقد يكون اللفظ عاما في حديث، وله مخصص في حديث آخر، أو مطلقا وله مقيد.. أو ما إلى ذلك.

وهذا الفقه لا يتأتى إلا بجمع روايات الحديث الواحد وإعمال النظر فيها(٣).

وجمع ألفاظ الحديث، وتبيين ما يزيد الثقات في متنه على بعضهم يحرر أصول كثير من الأحاديث، وربما أبان عن معنى يتحصل بتلك الزيادة، أو بتمام السياق لم يكن ليحصل بدونه. بل في اختلاف الفقهاء مسائل كثيرة يعود سبب اختلافهم فيها إلى هذا المعنى(٤).

---

(١) من نماذج التفسير التي سلكت هذا المسلك تفسير القرآن العظيم لابن كثير وكتاب أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٦٦م، ٢١٢/٢، رقم: ١٦٤٠ بإسناد حسن

(٣) من نماذج شروح الحديث التي سلكت هذا المسلك فتح الباري لابن حجر، ونيل الأوطار للشوكاني.

(٤) انظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، ج٣، ص١٥٠.

وهذا المنهج يسمى عند العلماء بالسبر.

**والسبر اصطلاحا:** هو استقصاء روايات الحديث الواحد، وتتبع طرقه، ثم اختبارها

وموازنتها بروايات الثقات[1]. فقوامه أمرنان هما:

**الأول:** استقصاء روايات الحديث: وهذا يعني أن يجمع الناقد روايات الحديث الواحد جمع استقصاء وإحاطة، مستعملاً شتى الوسائل لذلك سماع ومكاتبة ومساءلة وجمع للنسخ، مستعيناً بالبحث في دواوين السنة المبوّبة والمسندة، منقباً في المصنفات والمعاجم والمشيخات والأمالي والفوائد والأجزاء، وغيرها، حتى ينبعث اليقين فيه بأن كل طرق الحديث، أو معظمها بين يديه.

**الثاني:** الاختبار، أي اعتبار تلك الروايات، والنظر فيمن شورك من رواتها، وتوبع ممن تفرد، أو خالف؛ وهذا يقتضي معرفة متابعات تلك الرواية وشواهدها، ثم موازنتها مع مرويات الراوي، والحكم عليه.

والعلماء لم يتفقوا على كلمة واحدة له، فبعضهم سماه "السبر" ومنهم من سماه ضعيفان خبراً موضوعاً، لا يتهيأ إلزامه بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر[2].

---

(١) انظر: "السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين"، أحمد عزي جامعة الإمارات، بحث مقدم إلى ندوة "علوم الحديث "واقع وآفاق"، المنعقدة بتاريخ٨-١-إبرايل٢٠٠٣م، في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

(٢) المجروحين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميمي، ط١، ١٤٢٠هـ، ٣١٤. وانظر: منه٢/١١٠، ٢٤٠، وانظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة١٤١٨هـ-١٩٩٧م، والسخاوي، الأجوبة المرضية، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، ١/١٧.

ومنهم من سماه "المعارضة" كما هو اللفظ عند ابن معين، قال: "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه"(١). أو "المقابلة" كما جاء عند مسلم حيث قال: "فجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض، يتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف من أضدادهم من الحفاظ"(٢).

وفي هذا النص بين (~) عنصري السبر، وهما: الجمع والاعتبار.

وآخرون أطلقوا عليه الاعتبار وبهذا الإطلاق بحثته عامة كتب المصطلح(٣).

...

(١) التاريخ برواية الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٦٦٧/٢.

(٢) أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، مطبوع مع كتاب: منهج النقد عند المحثين، نشأته وتاريخه لمحمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٩٩٠م، ص٢٠٩، والإمام أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨٨م، النص١٢١٨، ٣٥٦٧، ٤٣٢٠.

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي ط١، ١٩٨٤م، ص١٨٢، والنووي، إرشاد طلاب الحقائق، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ، ٢٢١/١، والزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١٦٩/٢، والسيوطي، تدريب الراوي٢٨١/١، وفتح المغيث٤٢١/١ وغيرها.

...وبعض المعاصرين سماه المقارنة[1]، أو الموازنة[2]، وهذه إطلاقات متقاربة المعاني، والأمر فيه سعة، والله أعلم.

فالسبر أو الاعتبار هو منهج بحثي اتبعه علماء الأمة –ولهم السبق في ذلك– مثل المنهج الاستقرائي. قال الأمير الصنعاني: "من أنواع علوم الحديث "الاعتبار والمتابعات والشواهد"، هكذا عبارة ابن الصلاح، قال الحافظ ابن حجر: عليها قلت: هذه العبارة توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعات والشواهد وليس كذلك بل الاعتبار هي الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد وعلى هذا كان حق العبارة أن يقول معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد وما أحسن قول شيخنا في منظومته: الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل فهذا سالم ما الاعتراض.

وذلك لأن الاعتبار هو نفس معرفة القسمين أو علة معرفتهما وليس قسيما لهما لعدم اندراج الثلاثة تحت أمر واحد فإن التقسيم هو ضم القيود المتباينة أو المتخالفة إلى القسم وليس هذا كذلك بل الاعتبار هيئة للتوصل إلى المتابع أو الشاهد فكيف يكون قسما لهما"[3].

هذه ألفاظ يتداولها أهل الحديث بينهم فالاعتبار "حقيقة أن يأتي المحدث إلى حديث لبعض الرواة فتعتبر بروايات غيره من الرواة واعتباره يكون بسبره أي

---

(١) كذا أطلقه الشيخ الأستاذ: أحمد نور سيف في بحثه النفيس: "دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين في مراتب الجرح والتعديل"، المنشور بمجلة البحث العلمي لجامعة أم القرى، ٥٤ العدد الثاني ١٣٩٩هـ.

(٢) انظر: حاشية النقد عند المحدثين ص٦٧.

(٣) انظر: فتح المغيث ، السخاوي ٢٤١/١.

المحدث أي يتبعه طرق الحديث ليعرف المحدث هل يشاركه أي يشارك الراوي في رواية ذلك الحديث الذي سبر طرقه راو غيره أي غير ذلك البعض فرواه أي ذلك الغير عن شيخه عن شيخ البعض فيكون شيخا لهما فإذا لم يجد من يشاركه في شيخه تتبع الطرق فإذا لم يجد فيها من رواه عن شيخه فعن شيخ شيخه إلى الصحابي أي يكون السبر والتتبع إلى أن ينتهي إلى الصحابي" فإن وجد من رواه عن أحد منهم"... فالاعتبار طريق لمعرفة التابع"[1].

فلابد من القول أن السبر ليس عملية يمكن لأي محدث القيام به، بل هذا من عمل النقاد الجهابذة. وإليك هذا المثال: قال البيهقي (~): "أخبرنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله (ﷺ) قال: "الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى ترووا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"، وهكذا رواه المزني، عن الشافعي، وكذلك رأيته في نسخ عن البخاري، عن القعنبي، عن مالك وقال سائر الرواة عن مالك: "فإن غم عليكم فاقدروا له"، وكذلك قاله الدارمي، عن القعنبي[2]. قلت: بعد جمع طرق الحديث –حديث ابن عمر– بهذا المتن نجده أنه رواه عن النبي ثلاثة (ﷺ)(ﷺ): ابن عباس وأبو بكرة وأبو هريرة:

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ج٢، ص١٠.

(٢) معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعة جي، دار الوعي، حلب، القاهرة، ١٤١٢، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ج٧، ص١١٩، حديث رقم٢٥٩٠.

١- **أما حديث ابن عباس:** فرواه سفيان وابن جريج عن عمرو بن دينار. قال: أخبرني محمد بن حنين مولى العباس: "إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

أخرجه الحميدي ٥١٤، قال حدثنا وأحمد١/١٩٣١،٢٢١، قال: حدثنا سفيان. وفي ١/٣٤٧٤،٣٦٧ قال: حدثنا عبد الرزاق، وابن بكر قالا: أخبرنا ابن جريج. والدارمي١٦٨٦، قال: أخبرنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا سفيان. والنسائي٤/١٣٥، وفي الكبرى٢٤٤٦، قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد. قال حدثنا.

٢- **أما حديث أبي بكرة:** فأخرجه أحمد٥/٤٢، ٢٠٧٠، قال: حدثنا سليمان بن داود الطيالسي، أبو داود، أبانا عمران، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة، أن النبي قال (ﷺ): يعني "صوموا الهلال لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"، والشهر: هكذا، وهكذا، وهكذا وعقد.

٣- **أما حديث أبي هريرة:** فقد رواه حماد بن سلمة وشعبة والربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ) قال: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين". – لفظ محمد بن جعفر: إن رسول الله (ﷺ) قال: "لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا الهلال". وقال: "صموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين". وقال شعبة: وأكثر علمي أنه قال: "لا تصموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا الهلال".

أخرجه أحمد٢/٤١٥، ٩٣٦٥، قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة. وفي٢/٤٣٠، ٩٥٥١، ٩٥٥٢، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة. وفي ٢/٤٥٤، ٩٨٥٢، ٩٨٥٣، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا شعبة. وفي ٢/٤٥٦، ٩٨٨٦، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة. وفي ٢/٤٦٩، ١٠٠٦٢ قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا حماد. والدارمي١٦٨٥، قال:

حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا شعبة. والبخاري ١٩٠٩، قال: حدثنا آدم حدثنا شعبة. ومسلم٢٤٨٢، قال: حدثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي، حدثنا الربيع، يعني ابن مسلم. وفي٢٤٨٣ قال: وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة. والنسائي١٣٣/٤، وفي الكبرى٢٤٣٨، قال: أخبرنا مؤمل بن هشام، عن إسماعيل، عن شعبة. وفي ١٣٣/٤، وفي الكبرى ٢٤٣٩، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد، قال: حدثنا أبي، قال حدثنا ورقاء، عن شعبة. وابن حبان٣٤٤٢، قال: أخبرنا أبو عروبة، قال: حدثنا محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ، قال: حدثنا أبي، عن ورقاء، عن شعبة. فثبت بهذا الحديث مخارج غير ابن عمر رضي الله عنه.

**وأما قول البيهقي:** "وقال سائر الرواة عن مالك: "فإن غم عليكم فاقدروا له، وكذلك قاله الدارمي، عن القنعبي"، فيه نقطتان:

**النقطة الأولى:** يشير إلى انفراد الشافعي به عن مالك في قوله: "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"!! وبتتبع طرق حديث ابن عمر خاصة يتبين أنه له طريقين عن عبد الله بن دينار.

١- مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) قال: "الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

أخرجه مالك في الموطأ٧٨٢، والبخاري٣٤/٣، ١٩٠٧، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك.

٢- إسماعيل بن جعفر بن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ) قال: "الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له".

أخرجه مسلم٣/١٢٢، ٢٤٧٢ قال: حدثنا يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر. قال يحيى: أخبرنا. وقال آخرون: حدثنا إسماعيل، وهو ابن جعفر. وابن خزيمة ١٩٠٧ قال: حدثنا علي بن حجر السعدي، حدثنا إسماعيل، يعني ابن جعفر. قال ابن خزيمة: إسماعيل بن جعفر من حفاظ الدنيا في زمانه. ويتبين من ذلك لم ينفرد به بل تابعه عليه إسماعيل (~).

**النقطة الثاني:** قوله: " فإن غم عليكم فاقدروا له"، نجد أن لها أربعة طرق عن نافع، هي:

١- طريق مالك أخرجه مالك في الموطأ٧٨١، والدارمي ١٦٨٤، قال حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا مالك، والبخاري٣/٣٤، ١٩٠٦، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا مالك. ومسلم٣/١٢٢، ٢٤٦٥، قال: حدثنا يحيى بن يحيى. قال: قرأت على مالم، والنسائي وفي الكبرى٢٤٤٢، قال: أخبرنا محمد بن سلمة، والحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع، عن ابن القاسم، عن مالك.

٢- طريق أيوب السختياني أحمد٢/٥، ٤٤٨٨ قال: حدثنا إسماعيل قال: أنبأنا أخبرنا أيوب. والدارمي١٦٩٠ قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب. ومسلم في ٢٤٦٩ قال: وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل، عن أيوب. وأبو داود٢٣٢٠ قال: حدثنا سليمان بن داود العتكي، حدثنا حماد، حدثنا أيوب، وابن خزيمة في١٩١٨ قال: حدثنا أبو هاشم، زياد بن أيوب، والحسن بن محمد الزعفراني، وأحمد بن منيع، ومؤمل بن هشام. قالوا: حدثنا إسماعيل، وهو ابن عليه، أخبرنا أيوب. وقال الزعفراني، ومؤمل: عن أيوب.

٣- طريق عبيد الله بن عمر أخرجه أحمد في ٢/١٣، ٤٦١١ قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله. ومسلم في ٢٤٦٦ قال: حدثنا أبو بكر بن أبا شيبة، حدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيد الله. وفي٢٤٦٧ قال: وحدثنا ابن نمير، حدثنا

أبي، حدثنا عبيد الله. وفي ٢٤٦٨ قال: وحدثنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، وفي الكبرى ٢٤٤٣ قال: أخبرنا عمرو بن علي. قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا عبيد الله. وابن خزيمة ١٩١٣ قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا عبيد الله.

٤- طريق سلمة بن علقمة أخرجه مسلم في ٢٤٧ قال: وحدثني حميد بن مسعدة الباهلي، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا سلمة، وهو ابن علقمة.

**لهذا قال ابن حجر (~):** "وأما حديث بن عمر فاتفق الرواة مالك عن نافع فيه على قوله: "فاقدروا له". وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ: "فاقدروا ثلاثين". كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال عبد الرزاق وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال: "فعدوا ثلاثين". واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضاً فيه على قوله: "فاقدروا له". وكذلك رواه الزاعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه إسحاق الحربي وغيره في الموطأ عن القنعبي وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه وكما قاله البخاري هنا عن القنعبي: "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"(١).

## فقه الحديث:

**الخلاف بين الروايتين في قوله:** "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين"، وقوله: "فإن غم عليكم فاقدروا له".

**والمشكل فيه قوله:** "فاقدروا له". فالواجب حسب قواعد العلماء التي أشرنا إليها سابقاً، ومن طرق هذا الحديث أن قوله: "فاقدروا له". جاء مفسراً في رواية

(١) فتح الباري، ابن حجر ج٤، ص١٢١.

مسلم من طريق عبيد الله بن عمر: " فإن أُغمي عليكم فاقدروا له ثلاثين"[١]. وبذلك يزول الإشكال ويرتفع الخلاف إن شاء الله تعالى.

**قال النووي (~):** "فاقدروا له"، وفي رواية: "فاقدروا له ثلاثين"، وفي رواية: "إذ رأيتم الهلال فصموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له،" وفي رواية: " فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً". وفي رواية: "فإن غمي عليكم فأكملوا العدد"، وفي رواية: "فإن غمي عليكم الشهر فعدوا ثلاثين"، وفي رواية: "فإن أُغمي عليكم فعدوا ثلاثين". هذه الروايات كلها في الكتاب على هذا الترتيب وفي رواية: للبخاري: "فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين". ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معنا: قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً... واحتج الجمهور بالروايات المذكورة فأكملوا العدة ثلاثين وهو تفسير لـ:اقدروا له، ولهذا لم يجتمعا في رواية بل تارة يذكر هذا وتارة يذكر هذا ويؤكد الرواية السابقة: "فاقدروا له ثلاثين". قال المازري: حمل جمهور الفقهاء قوله (ﷺ): "فاقدروا له" على أن المراد إكمال العدة ثلاثين كما فسره في حديث آخر"[٢].

**مدى إمكانية تطبيق المعاصرين لسبر الأحاديث:**

من المعلوم أن جمع طرق الحديث أساس لفهم الحديث وفقهه، فلا يصح القول أنه قصر على المتقدمين، فذلك رأي قد أفل، إذا بقيت الصناعة الحديثية قائمة في كل عصر تقريباً تضمر أحياناً، وتقوى أحيانا أخرى[٣].

أما سبر حديث الراوي من أجل الحكم عليه، فذاك أمر مختلف يظهره هذا المثال: وهو ما قرره المعلمي بقوله: "لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نصوا

---

(١) صحيح مسلم ج٣، ص١٢٢.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، مؤسسة قرطبة، مصر، ط٢، ١٤١٤هـ، ج٧، ص١٨٦.

(٣) انظر: السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين، أحمد عزي،.

على ما أنكروه من حديثه بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم، فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث، فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة عن الراوي فقد ثبت استقامة روايته".

قال ابن عدي في آخر ترجمة أبي السمح دراج بن سمعان، بعد أن ذكر ما استنكره من حديث". وسائر أخبار دران وغير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجوا إذا أخرجت (أيها المحدث) دراج، وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، أن سائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته مما قال فيه يحيى بن معين (وثقه يحيى)"[1].

والعناية بسبر الحديث وجمع طرقه تحقق فوائد عظيمة، منها: معرفة سبب ورد الحديث، والتعليل أو معرفة العلة التي سيق لها الحديث، ودفع توهم الحصر، وتعين في الحكم على الراوي، ومعرفة المبهم، ومعرفة المقلوب، ومعرفة زيادة الثقة التي تفيد حكما زائدا على باقي الروايات. ومن ناحية أخرى حسم الفوضى القائمة في الساحة الإسلامية بتعلم القواعد، والضوابط الخاصة بهذا العلم. ومحاولة تضييق شقة الخلاف بين المذاهب الفقهية في الاستدلال والاحتجاج.

أما معالجة المشكلات المعاصرة فهو يعالج خمس عشرة مشكلة تستحق كل واحدة منها أن تفرد ببحث مستقل! أذكرها على سبيل الاجمل: وضع النص في غير موضعه الصحيح، ورد الأحاديث الصحيحة، وسوء التأويل، وتقديم العقل على الشرع، والخلل في فقه السنن الكونية والاجتماعية، والارتجال وقصور الدراسة والتخطيط، والغلو والتنطع، والتشدد، والتعسير، وعدم الاعتراف بالرأي

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ج٣، ص١٥.

الآخر، والخلل في فقه الأولويات، والخلل في فقه الموزانات، والخلل في فقه الاختلاف، والخلل في فقه المقاصد، والتطاول على مقام الفتوى، والتكفير والعنف.

## المبحث الثالث

# الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث

**قال النووي (~):** "هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفة جميع العلماء من الطوائف"(١).

**وقال السخاوي:** "وهو من أهم الأنواع، مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة(٢) "فهذا من الأمور المهمة لحسن فهم السنة: التوفيق بين الأحاديث الصحيحة التي تتعارض في ظاهر الأمر، لا في الحقيقة، والجمع بين بعضها وبعض بإزالة التعارض والتوفيق بين النصين، بحيث تأتلف ولا تختلف، ولا تتكامل ولا تتعارض، والجمع هنا مقدم على الترجيح، لأن فيه إعمالاً للنصين، وهذا أولى من إهمال أحدهما. ويوضح ذلك أن مختلف الحديث نوعان: أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك، والقول بهما جميعا(٣).

---

(١) التقريب مع التدريب٢/٦٥١.

(٢) فتح المغيث٣/٧١.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ج١، ص٢٨٥.

**والثاني:** أن يتضاد بحيث لا يمكن الجمع بينهما[١]، وهذا يكون على ضربين:

١- أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

٢- أن لا تقوم دلالة على النسخ، فيصار إلى ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح[٢].

فتظهر بذلك الخطوات التي ينبغي أن تسلك فيما ظاهره التعارض. قال الحافظ ابن حجر (~): "فصار ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب: الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحدثين[٣].

وقد بيّن ابن القيم (~) أن الأحاديث التي ظاهرها التعارض لا تخرج عن أحد ثلاث حالات، فقال: "فإذا وقع التعارض: فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه (ﷺ)، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط.

أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النسخ.

أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه (ﷺ).

فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة"[٤].

---

(١) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ج١، ص٦٩.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص١٤٣، والتدريب ١٩٦/٢-١٩٨.

(٣) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص٣٩.

(٤) زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ١٤٩/٤.

فبهذه القسمة العقلية أن الحديثين إذا وقع بينهما تعارض: فإما أن يكون النبي (ﷺ) قد قالها، أو أن أحدهما لا يكون من كلامه، ويكون أحد الرواة غلط فجعله من كلامه، كمن يرفع الموقف أو يزيد لفظة ليست كلامه (ﷺ)، ونحو ذلك.

فإذا ثبت أن أحد الخبرين ليس من كلامه فلا إشكال، فإن الضعيف لا يعارض به الثابت الصحيح.

وأما إذا ثبت أن النبي (ﷺ) قالها جميعا: فإنه ينظر في نسخ أحدهما بالآخر إذا ثبت تأخر أحدهما.

فإن لم نجد سبيلا إلى نسخ أحدهما بالآخر، فإنه يتعين الجمع بينهما، وحينئذ لا يكون هناك تعارض في فهم السامع.

**النوع الثاني**: ما تقدم ذكره من أنواع مختلف الحديث وهو أن يتضاد حديثان ولا يمكن الجمع بوجه من الوجوه، ولم يكن هناك نسخ، فيصار إلى أوجه الترجيح بينهما.

وقد جمعها الحافظ الحازمي[1] فذكر خمسين وجها من وجوه الترجيح[2].

يمكن أن تلخيص وجوه الترجيح[3] التي استعملها العلماء فيما يلي:

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، أبو بكر محمد موسى الحازمي الهمداني، دوائر المعارف العثمانية، حيدر آباد الداكن ط٢، ١٣٥٩هـ، ص٥٩-٨٩.

(٢) وانظر: الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السروقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص٦٠٨-٦١٢، والتقيد والإيضاح، ص٢٤٥، وحكى أن وجوه الترجيح تزيد عن مائة وجه.

(٣) راجع: ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة، جمال بن محمد السيد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ج١، ص٥٠٤-٥٠٨.

١- أن يكون رواة أحد الخبرين من أهل الرجال -صاحب القصة- وخاصته، فإنهم أعلم به من غيرهم، فيقدم خبرهم(١).

٢- أن يكون عمل الصحابة أو أكثرهم -لاسيما الخلفاء الراشدين- موفقا لأحد الخبرين، فيقدم على مالم يكن كذلك(٢).

٣- أن يكون أحد الخبرين جاء بالشك، والآخر مجزوما به، فتقدم رواية الجازم على رواية الشاك(٣).

٤- تقديم ما أخرجاه في الصحيحين أو أحدهما على ما لم يخرَّج فيهما(٤).

٥- تقديم خبر المثبت على الخبر النافي؛ لأن المثبت معه زيادة علم خفيت على المنافي(٥).

٦- أن يكون أحد الحدثين قد اختلفت الرواية فيه، ولآخر لم تختلف، فيقدم الذي لم يختلف على غيره(٦).

٧- الترجيح بكثرة عدد الرواة لأحد الخبرين(٧).

**مسالك أهل العلم في دفع مختلف الحديث:**

---

(١) وانظر: زاد المعاد، ٣/٥٨٦-٥٨٧.

(٢) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ الحازمي، ص١٥.

(٣) انظر: تهذيب السنن، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، مطبوع مع عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢/٤١٧-٤١٨.

(٤) انظر: التقيد والإيضاح ص٢٨٩.

(٥) انظر: زاد المعاد١/٣٦٤.

(٦) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، الحازمي، ص١٥.

(٧) انظر: المصدر السابق ص١١، وتدريب الراوي ص١٩٨/٢.

القول الذي عليه جماهير أهل العلم [١] في دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، هو أن يسلك المجتهد الطرق التالية [٢]:

**الجمع بين الحديثين:**

لاحتمال أن يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبين؛ لأن القاعدة المقررة عند أهل العلم أن إعمال الكلام أولى من إهماله[٣].

**قال الإمام الشافعي (~) تعالى:** " ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها يمضيان معا إنما المختلف ما لم يمضي إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه"[١].

---

(١) ينظر: الرسالة٣٤١-٣٤٢، الشافعي، أبو المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، ٤٠٤/١، مجموع الفتاوى، ٢٤٧/٢٠، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ٤٢٥/٢، الموافقات ٢٩٤/٤، التقييد والايضاح٨٤٤/٢، تدريب الراوي١٧٥/٢.

(٢) انظر: علي بن عبد الرحمن العويش، مقدمات في علم مختلف الحديث، جامعة الملك سعود، ١٤٢٦هـ، ج١، ص١٣-١٥.

(٣) الإبهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٢٩/٢، المنثور في القواعد الفقهية، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: تيسير بن فائق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٨٣/١، قواعد الفقه، محمد عميم الإحسان المجددي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، صدف يبلشرز، كراتشي، ط١، ١٤٠٣هـ، ٣٢١، محمد بن صدقي البورنو، الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٣، ٣٢١، الوجيز في قواعد الفقه الكلية، محمد بن صدقي البورنو، مكتبة المعارف، ط٢، ١٤١٠هـ، ص١٨٧.

**قال الخطابي (~) تعالى:** "المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير الحديث"[٢].

**النسخ:**

إن لم يمكن الجمع بين الحديثين، نُظِر في التاريخ؛ لمعرفة المتأخر من المتقدم، فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم، قال الشافعي (~): "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا"[٣].

=

(١) الرسالة١/٣٤٢.

(٢) معالم السنن، أبو داود الخطابي، تحيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٣/٦٨.

(٣) اختلاف الحديث، الإمام الشافعي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٤٨٧.

**الترجيح:**

إن لم يكن الجمع، ولم يقم دليل النسخ، وجب المصير إلى الترجيح الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخر بدليل لا مجرد الهوى[١].

**قال الشافعي (~) تعالى:** "ومنها ما لا يخلوا من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي (ﷺ) مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأيّ الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"[٢].

**وقال الشوكاني (~):** في مبحث وجوه الترجيح بين المتعارضين: "إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"[٣].

**التوقف:**

إذا تعذر كل ما تقدم من الجمع والنسخ والترجيح فإنه يجب التوقف حينئذ عن العمل بأحد الحيثين حتى يتبين وجه الترجيح.

---

(١) المجموع شرح المهذب، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد بن نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٣/١١٠-١١١، ١٢٠-١٢١.

(٢) اختلاف الحديث، ٤٨٧.

(٣) إرشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: شعبان بن محمد إسماعيل، المكتبة التجارية، ط١، ١٤١٣هـ، ٤٦٠.

**قال الشاطبي (~) تعالى:** "...التوقف عن القول بمقتضى أحدهما وهو الواجب إذا لم يقع الترجيح..." (١).

التوقف عن العمل بأحد الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط لأن خفاء ترجيح أحدهما على الأخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في حالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه وفوق كل ذي علم عليم"(٢).

**من أهم الكتب المعينة لفهم هذا الفن:**

**١ – كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي (~) تعالى:** يعتبر هذا الكتاب أول مؤلف في هذا الفن، حيث لم يتقدم الشافعي إلى تأليف فيه أحد من أهل العلم، ولذا قال الإمام السيوطي في ألفيته:

**أول من صنف في المختلف الشافعي فكن بذا النوع حفي(٣).**

وقد جمع فيه الإمام الشافعي (~) جملة من نصوص السنة المختلفة والمتعارضة في الظاهر، فأزال إشكالها ودفع التعارض عنها، وفق منهج علمي رصين، فيسلك سبيل الجمع إن أمكن، أو النسخ إن ثبت، أو الترجيح إن تعذر الجمع ولم يثبت النسخ، وهذا المنهج هو ما التزمه الجمهور في دفع التعارض والتوافق بين الأحاديث، وهو ما أشار إليه الشافعي في مقدمة كتابه هذا حيث قال: "وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا، استعملا معا، ولم يعطل واحد منهما الآخر...

---

(١) الموافقات، ٤/١٥٤.

(٢) فتح الغيث، ٣/٤٧٥.

(٣) ألفية السيوطي، ص١٧٨.

فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف –كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام– كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا...

ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي (ﷺ)، مما سوء الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس فأيّ الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"[1].

ولكنه لم يقصد في هذا الكتاب استيعاب النصوص المتعارضة في السنة، وإنما هو قصد التمثيل وبيان كيفية إزالة التعارض بينها لتكون نموذجا لمن بعده من العلماء.

٢– كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (~) تعالى.

٣– كتاب مشكل الآثار للطحاوي (~) تعالى، يعتبر هذا الكتاب أوسع ما كتب في هذا المجال.

٤– كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (~) تعالى، وهذا الكتاب خاص بأحاديث العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات، فأورد جملة منها زاعما أن ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم، ثم ذهب يؤولها ويصرفها عن ظاهرها المراد منها، بما يتوافق مع مذهبه الأشعري.

٥– كتاب كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي: ألف ابن الجوزي هذا الكتاب شرح ما استُشكل من حديث الصحيحين، معتمدا فيها على كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدين والذي رتبه مؤلفه على المسانيد، مما جعل ابن الجوزي يسلك سبيله في هذا الترتيب.

---

(١) اختلاف السيوطي ص٤٠.

٦- كتاب مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها لعبد الله بن علي النجدي القصيمي (١٣٥٣هـ).

قال في مقدمته لبيان منهجه: "يحتوي هذا الكتاب على الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة من طبية وجغرافية وفلكية وحسية.. إلخ، وفيها بيانها بنفس العلوم الحديث من طبيه وجغرافية وفلكية وحسية.. إلخ.

وفيها بيانها بنفس العلوم الحديثة، وسيجد القارئ في الكتاب مثالا حياً للدفاع عن نصوص الدين المقدس، ومثالا حيا للنقد الفلسفي العصري".

ومما ينبغي أن يشار إليه هنا أنه لا يتصدى الكلام في حل المشكلات إلا لمن كانت عنده الآلة والملكة في ذلك، وأتى الأمر من بابه وفق الضوابط المعتبرة في فهم النصوص والجمع والترجيح بينهما، مع صدق التوجه والدعاء وكثرة الاستغفار، قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (١).

١- حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال: كان رسول الله (ﷺ) في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال: "ما هذا؟" فقالوا صائم. فقال: "ليس البر من الصوم السفر"(٢).

---

(١) سورة النساء ١٠٥-١٠٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٢، ص٦٨٧، ح١٨٤٤، ومسلم في صحيحه، ج٢، ص٧٨٦، ح١١١٥.

=

ومسلم بلفظ: "ليس البر أن تصوموا في السفر"[1].

**حديث أبي الدرداء (ﷺ) قال:** خرجنا مع النبي (ﷺ) في شهر رمضان في حر شديد حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم إلا رسول الله (ﷺ) وعبد الله بن رواحة"[2].

**ويلحق بهذا الأحاديث التي معناه مثل:** حديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله (ﷺ) قالا: "سافرنا مع رسول الله (ﷺ) فيصوم الصائم ويفطر المفطر فلا يعيب بعضهم على بعض"[3].

وحديث أنس (ﷺ) حيث قال لمن سأله عن صوم رمضان في السفر: "سافرنا مع رسول الله (ﷺ) في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا

---

=

وأبو عبد الرحمن أحمد شعيب النسائي في سننه، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامي، دلب، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج٤، ص١٧٥، ح٢٢٥٥، ج٤، ص١٧٥، ح٢٢٥٦، ج٤، ص١٧٦، ح٢٢٥٧.

(١) أخرجه مسلم باب جواز الصوم والفطر في صحيحه، ج٢، ص٧٨٦، ح١١١٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه باب إذا صام إيماناً من رمضان، ج٢، ص٦٨٧، ح١٨٤٣. ومسلم في صحيحه باب التخيير في الصوم والفطر في السفر، ج٢، ص٧٩٠، ح١١٢٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ج٢، ٧٨٧، ح١١١٧، ج٢، ص٧٨٨، ح١١١٨. والنسائي في سننه، ج٤، ص١٨٩، ح٢٣١٢. وابن حنبل في مسنده، ج٣، ص٤٥، ح١١٤٣١.

المفطر على الصائم"[1].

ووجه التعارض بينهما أن الحديث الأول نفى كون الصوم في السفر من البر، ومقابل البر الإثم، بينما أثبتت الأحاديث الأخرى أن النبي (ﷺ) وأصحابه كانوا يصومون في السفر ويفطرون، ويصوم بعضهم ويفطر بعضهم، ولم يعب الصائم منهم على المفطر ولا المفطر على الصائم، فدل على أن الصوم في السفر بر وليس إثما، كما أن الفطر ليس إثما أيضاً.

ويجمع بينهما بحمل كل منهما على وجه لا ينافي الآخر، وذلك بحمل الحديث الأول على منع الصوم في السفر أو التنفير منه في حق من يضر به ويلحق به المشقة الظاهرة، أو يظن به الإعراض عن الرخصة تشددا وتنطعا كما في حالة هذا الرجل الذي قد ظلل عليه وازدحم عليه الناس لما أصابه من مشقة الصوم، وحال من قال فيهم النبي (ﷺ): "أولئك العصاة"؛ لأن في بعض ألفاظ الحديث: " أن النبي (ﷺ) دعا بقدح من ماء فرفعه حتى ينظر الناس إليه ثم شرب، فقيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة"، وفي لفظ: "فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت"[2].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٢، ص٦٨٧، ح١٨٤٥، ومسلم في صحيحه باب جواز الصوم والفطر في رمضان للمسافر ج٢، ص٧٨٧، ح١١١٦، ج٢، ص٧٨٨، ح١١١٩. والنسائي في سننه، ج٤، ص١٨٨، ح٢٣١٠، ج٤، ص١٨٩، ح٢٣١١، ج٤، ص١٨٩، ح٢٣١٢.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٢، ص٦٨٦، ح١٨٤٢، ج٢، ص٦٨٧، ح١٨٤٦، ج٤، ص١٥٥٩، ح٤٠٢٩. ومسلم في صحيحه باب جواز الصوم والفطر للمسافر في

=

فلما علم (ﷺ) حاجة هؤلاء إلى الفطر وأعلن لهم شربه ثم أخبر بأنهم مازالوا صياما سماهم عصاة لمخالفتهم لهديه (ﷺ)، وإعراضهم عن الرخصة مع حاجتهم إليها، فأشبهت حالهم حال أولئك الذين قال فيهم :"فمن رغب عن سنتي فليس مني"(١).

وحمل الحديث الثاني والأحاديث التي معناه على الترغيب في الصوم في السفر أو على عدم كراهته في حق من لا يشق به ولا يؤدي به إلى ترك ما هو أولى منه من وجه القرب الأخرى، ويشهد لهذا الجميع ويؤيده حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال: "كنا نغزو مع رسول الله (ﷺ) في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفا فأفطر فإن ذلك حسن"(٢).

---

=

رمضان، ج٢، ص٧٨٤، ح١١١٣، ج٢، ص٧٨٥، ح١١١٣، ج٢، ص٧٨٦، ح١١١٤.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٥، ص١٩٤٩، ح٤٧٧٦، مسلم في صحيحه، ج٢، ص١٠٢٠، ح١٤٠١. وابن حبان في صحيحه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج٢، ص٢١، ح٣١٧. والبيهقي في سننه الكبرى، في ذيله: الجوهر النقي لعلاء الدين التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ، ج٧، ص٧٧، ح١٣٢٢٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، ج٢، ص٧٨٧، ح١١١٦.

# المبحث الرابع

# مظاهر سوء الفهم للسنة النبوية

بعد التفريط في أسس فهم السنة، وقع كثير من المسلمين في الفهم السيئ للسنة، وتمثل ذلك في الانحرافات الفكرية والسلوكية التي نعاني من ويلاتها في وقتنا الحاضر.

## المطلب الأول: الانحرافات الفكرية:

وهذه تتعلق بالفهم السيئ للسنة، التصورات الخاطئة لمفاهيمها ومظاهر ذلك:

وضع النص في غير موضعه الصحيح[1]:

من مظاهر سوء الفهم للنص وضعه في غير موضعه الصحيح، وهذا يعد من المزالق الخطيرة التي ينبغي التقيظ والالتفات إليها والتنبه عليها، فكثيرا ما يكون النص صحيحا لا مطعن فيه ولا خلاف على ثبوته.

ولكن العيب في الاحتجاج بهذا النص على أمر معين وهو لا يدل عليه.

العقوبات الشرعية كلها أدوية نافعة يصلح الله بها مرض القلوب وهي من الله رحمة بعباده ورأفته بهم الداخلة في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾[2].

فمن ترك هذه الرحمة النافعة لرأفة يجدها بالمريض فهو الذي أعان على عذابه وهلاكه.

ومع ذلك نجد من يتعاطف مع الذين يتعدون حدود الله.

---

(١) أزمة الفهم في الصحوة الإسلامية: التشخيص والعلاج للشيخ يوسف فرحات.

(٢) سورة الأنبياء:١٠٧.

ومن الناس من تأخذه الرأفة بهم لمشاركته لهم في ذلك المرض.

إذا هو في ذلك جاهل أحمق كما يفعله بعض النساء والرجال الجهال بمرضاهم وبمن يربونه من أولادهم وغيرهم ترك تأديبهم وعقوبتهم على ما يؤتونه من الشر ويتركونه من الخير رأفة بهم فيكون ذلك سبب فسادهم وعداوتهم وهلاكهم.

**ويستدل بقوله:** "إنما يرحم الله من عباده الرحماء"(١). ويقول الأحمق: "الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء"(٢) وغير ذلك وليس كما قال بل ذلك وضع الشيء في غير موضعه.

وقد ورد في الحديث "لا يدخل الجنة ديوث"(٣)، فمن لم يكن مبغضاً للفواحش كارهاً لها ولأهلها ولا يغضب عند رويتها وسماعها لم يكن مريدا للعقوبة عليها!! فيبقى العذاب عليها يوجب ألم قلبه قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾(٤)؛ فإن الرأفة والرحمة يحبهما الله ما لم تكن مضيعة لدين الله.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين)، ج٦، ص٢٧١٠.

(٢) سنن أبي داود باب الرحمة، ج٤، ص٤٤٠، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٤، ص٣٢٣، وهو حديث صحيح. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) هذا إسناد ضعيف لجهالة أحد رواته، ولكن له شاهد صحيح في سنن النسائي، ج٥، ص٨٠، ومسند أحمد، ج٢، ص١٢٤، من حديث عبد الله بن عمر.

(٤) سورة النور:٢.

**وفي الصحيح عن النبي (ﷺ) أنه قال:** "من لا يرحم لا يرحم"[١] وفي السنن: "الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء".

فهذه الرحمة حسنة مأمور بها أمر إيجاب أو استجاب؛ بخلاف الرأفة في دين الله فإنها منهي عنه[٢].

## سوء التأويل:

أن تفسر تفسيراً يخرجها عما أراد الله تعالى ورسوله بها إلى معنى أخر يريدها المؤولون بها، وقد تكون هذه المعاني صحيحة في نفسها ولكن هذه النصوص لا تدل عليها، وقد تكون المعاني فاسدة في ذاتها وأيضاً لا تدل النصوص عليها فيكون الفساد في الدليل والمدلول معا[٣].

وهنا يجب أن نبيّن أن أهل السنة والجماعة يؤمنون بأن التأويل الذي دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وما جاءت به هو التأويل الفاسد.

وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول (ﷺ) فهو المقبول وما خالفه فهو المردود[٤].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) راجع: عبد الحليم ابن تيمية، مجموع فتاوى، ج١٥، ص٢٩٠-٢٩٢.

(٣) يوسف القرضاوي، كيف تتعامل مع القرآن الكريم، دار الشروق، ط٢ ٢٠٠٥م، ص٣٢٨.

(٤) انظر: مقال أحمد إبراهيم خضير: "إبعاد التقريب العلماني" مجلة البيان، العدد١٢٣، ص٤٦.

التأويل الفاسد الذي لم يدل عليه دليل يصرفه عن المعنى الظاهر الذي هو أشبه بتحريف الكلم، والغالب أن الذي يدفع إليه هو الجهل والهوى.

وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم (~): "فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو التأويل الذي لم يرده الله رسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائها إلا بالتأويل، وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل؟ فمن بابه دخل إليها، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل"[1]؟.

**تقديم العقل على الشرع:**

إن العقل نعمة عظيمة، ولا ريب، ولكن الوحي أعظم منه، وإن هداية العقل أعلى وأرسخ من هداية الحواس، ولكن هداية الوحي أعلى وأرسخ من هداية العقل.

وكان الصحابة (ﷺ) إذا رأوا رأيا ووجدوا أن سنة النبي (ﷺ) خلاف ذلك عدلوا عن رأيهم ورجعوا للسنة. فالأخذ بكل ما تضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية، دون قيد أو شرط، والإيمان والعمل بمقتضاهما، دون الرجوع إلى أي منهج آخر للاحتكام إليه، قال تعالى: **(وما آتكم الرسول ..... عنه فانتهوا)**. وهذا أمر قطعي لابد من الإيمان والعمل به، ويقتضي هذا عدم تقديم العقل على الشرع، لأن العقل محدود ناقص، وقد أثبت الله تعالى كمال الشرع وحاكميته عليه، ولا يصح تقديم الناقص حاكماً على الكامل، لأنه خلاف المعقول والمنقول، بل ضد القضية، وهو الموافق للأدلة، فلا معدل عنه.

**قال الشاطبي:** "وقد علمت أيها الناظر أنه ليس كل ما يقضي به العقل يكون حقاً، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهباً، ويرجعون عنه غداً، ثم يبصرون بعد غد

(١) إعلام الموقعين ابن القيم، ٣٥٣/٤.

إلى رأي ثالث، لو كان كل ما يقضي به حقاً لكفى في معاش الخلق ومهادهم، ولم يكن لبعثة الرسول (ﷺ) فائدة، ولكان –على الأصل– تعد الرسالة عبثاً لا معنى، وهو كله باطل، فما أدى إليه مثله"[١].

## المطلب الثاني: الانحرافات السلوكية:

ويقصد بها تلك المخالفات التي يرتكبها المسلم وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

**الغلو واتنطع والتشدد:**

ويسميه البعض التطرف، لكن آثرنا استعمال الغلو، لفظة استعملها النبي (ﷺ): "إياكم والغلو في الدين فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين"[٢].

والغلو أو التطرف –تجاوز الحد الاعتدال– ليس مرادفاً للعنف، كما يتبادر للبعض، إذ أن التطرف موقف فكري بينما العنف سلوك، وهو أثر من آثار التطرف[٣].

(١) الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مصطفى أبو سليمان الندوي، نشر دار الخاني، ط١، ١٤١٦هـ، ١/١٤٤.

(٢) سنن ابن ماجة في كتاب المناسك رقم٣٠٢٠.

(٣) انظر: ما كتبه يوسف القرضاوي في كتابه القيم: الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٦م.

**التشديد والتعسير:**

التشديد والتعسير، الذي من شأنه أن ينفر الناس من الدين، وأن يجلب على الإسلام مفاسد كثيرة، كما يضيع عليه وعلى أمته مصالح كثيرة، ومن مظاهر هذا التشديد: اغفال الرخص مع مسيس الحاجة إليها، والتوسع في مفهوم البدعة، والتوسع في التحريم والإيجاب[1].

**عدم الاعتراف بالرأي الآخر:**

والمقصود عدم الاعتراف بالرأي الآخر في المسائل الاجتهادية الظنية، التي من شأنها أن تختلف فيها الأفهام وتتعدد الاجتهادات وتنوع التفسيرات، ما بين مضيق وموسع، وما بين آخذ النص، وآخذ روحه فحواه، وسبب هذا التضييق التعصب، فضلاً عن عدم الوقوف على وجهات النظر الأخرى.

**التكفير والعنف:**

لعل من أبرزها مظاهر سوء الفهم للسنة، التكفير الذي مرده، قلة بضاعة الملبسين به، في الفقه الإسلامي وأصوله، وعدم تعمقهم في العلوم الإسلامية، الذي جعلهم يأخذون بالمتشابهات، وينسون المحكما، ويأخذون بالجزئيات ويغفلون عن القواعد الكلية، أو يفهمون بعض النصوص فهماً سطحياً سريعاً.

اللهم فقهنا في الدين وارزقنا فهم نصوص الكتاب والسنة وردنا والمسلمين إليك رداً جميلاً وأحمنا من الغلو والتطرف ووفقنا الوسطية التي كان عليها إمام الأنبياء وخاتم المرسلين محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه واقتفى آثره إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيرة.

---

(١) انظر: الصحوة الإسلامية من المراهقة إلى الرشد يوسف القرضاوي، ص١٣٤- ١٧٢.

# المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم
٢- أسباب النزول، أبوالحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى-تحقيق كمال بسيونى زغلول- الدار الكتب العلمية.
٣- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الذركشى - تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي وغيره - دار المعرفة.
٤- الإتقان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي - تحقيق سعيد المندوب- دار الفكر اللبناني.
٥- الأحكام في أصول الإحكام، أبو الحسن على بن على بن محمد الآمدى - دار الحديث.
٦-الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر -دار الكتب المصرية.
٧- الروح للإمام بن قيم الجو زيه - دار الكتب العلمية بيروت.
٨- الإعلام بفوائد عمده الأحكام - عمر بن على بن الملقن - تحقيق عبد العزيز بن أحمد المشيقح - دار العاصمة الرياض.
٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي - تحقيق صلاح محمد عويضه- دار الكتب العلمية.
١٠- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، أبوبكر محمد موسى الحازمي الهماداني- دوائر المعارف العثمانية- حيدر أباد ا لداكن.
١١- الكامل في ضعفاء الرجال عبد الله بن عدى - تحقيق يحي مختار غزاوي - دار الفكر بيروت.
١٢- المدخل لدراسة السنة النبوية - يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة.

١٣- فتح البارى في شرح صحيح البخاري - أحمد بن على بن حجر العسقلاني- دار الكتب العلمية -الطبعة الثانية.
١٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوى - عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي-تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - مكتبه الرياض الحديثة الرياض.
١٥- تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع - مؤسسه الريان.
١٦- تفسير ابن كثير للحافظ ابن كثير.
١٧- زاد المعاد، ابن القيم الجو زيه - مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٨- سنن الإمام أبي داود.
١٩- فتح الغيث، شرح ألفيه الحديث- شمس الدين عبد الرحمن السخاوى -دار الكتب العلمية- لبنان.
٢٠- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام بن تيميه- جمع عبد الرحمن بن قاسم - المحقق أنور الباز - عامر الجزار- دار الوفاء.
٢١- معرفه السنن والآثار، أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي -تحقيق عبد المعطى أمين قلعة جي- دار الوعي -حلب -القاهرة.
٢٢- لسان العرب محمد بن مكرم بن منظور الافريقى.
٢٣-اختلاف الحديث، الإمام الشافعي -تحقيق عامر أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت.
٢٤- إرشاد الفحول ،محمد بن على الشوكانى، شعبان بن محمد إسماعيل- المكتبة التجارية.
٢٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر- لابن حجر العسقلاني - مطبعه سفير بالرياض.

# فهرس الموضوعات


| الصفحة | الرقم |
|---|---|
| تمهيد | ٣ |
| **المبحث الأول:** فهم الحديث في ضوء السياق، وسبب الورود | ١١ |
| **المبحث الثاني:** سبر الحديث وجمع الروايات الواردة في الموضوع الواحد | ٢٥ |
| **المبحث الثالث:** الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث | ٣٧ |
| **المبحث الرابع:** مظاهر سوء الفهم للسنة النبوية | ٥٠ |
| المصادر والمراجع | ٥٦ |
| فهرس الموضوعات | ٥٨ |